كيري طالب نتانياهو بإلغاء قرار مصادرة 4 آلاف دونم في الضفة الغربية

حكومة الاحتلال تحت الضغط الأمريكي ... وجدل حول عرض مصري لتوطين الفلسطينيين في سيناء

محمود عباس

جون كيري وبنيامين نتنياهو

عواصم – «وكالات»: دعا وزير الخارجية الأميركي جون كيري رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى إلغاء قرار مصادرة أربعة آلاف دونم جنوبي الضفة الغربية المحتلة. وقالت الإذاعة الإسرائيلية إن الطلب جاء خلال مكالمة هاتفية الليلة قبل الماضية تناولت أيضا الاستعدادات لاستئناف المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار في قطاع غزة الشهر المقبل.

وكانت الولايات المتحدة دعت في وقت سابق إسرائيل إلى التراجع عن أكبر مصادرة للأراضي في الضفة الغربية منذ ثلاثين عاما، معتبرة أن القرار «سلبي» لجهود السلام الرامية إلى تسوية تقوم على قيام دولتين جنبا إلى جنب.

وجاء الاتصال عشية لقاء كيري امس بواشنطن كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، ورئيس المخابرات العامة الفلسطينية ماجد فرج، وفق مسؤول فلسطيني مطلع تحدث لوكالة انباء الاناضول.

وكانت مصادر فلسطينية ذكرت أن الوفد الفلسطيني سيقدم إلى وزير الخارجية الأميركي خطة القيادة الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس في غضون ثلاث سنوات.

كما دعا الاتحاد الأوروبي امس الاول إسرائيل إلى التراجع عن قرارها الاستيلاء على نحو اربعة آلاف دونم (الدونم الف متر مربع) من اراضي محافظتي بيت لحم والخليل، والانخراط بحسن نية في الجهود الرامية إلى التوصل لسلام دائم يستند إلى حل الدولتين.

وفي السياق، اعتبرت منظمة العفو الدولية (أمنستي) القرار الإسرائيلي غير قانوني «ويجب إلغاؤه فورا» مؤكدة أنه يشكل خرقا لحقوق الإنسان الفلسطيني، وأوضحت أن خمس قرى فلسطينية –على الأقل– في منطقة بيت لحم ستتضرر بشكل مباشر.

وسبق أن ندّدت السلطة والفصائل الفلسطينية بالقرار الإسرائيلي، وقال الناطق باسم الرئاسة نبيل ابو ردينة إن من شان القرار ان يؤدي إلى تدهور الأوضاع، مضيفا أن الاستيطان برمته غير شرعي.

وأكد الناطق باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) مشير المصري أن حكومة الاحتلال تسابق الزمن لفرض أمر واقع على الأرض، مشددا على ضرورة المضي في تكريس الوحدة الفلسطينية لمواجهة التوسع الاستيطاني.

وكان جيش الاحتلال قد قال في بيان إنه «بناء على تعليمات من القيادة السياسية تم إعلان اربعة آلاف دونم بمستوطنة جفاعوت اراضي تابعة للدولة» موضحا انه جزء من القرارات السياسية التي اتخذت بعد مقتل ثلاثة مستوطنين في يونيو الماضي قرب كتلة «غوش عتصيون» الاستيطانية.

وعلى صعيد غير بعيد كشف الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن اقتراح جديد قديم طرح عليه لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين على اساس إضافة اراض من شبه جزيرة سيناء المصرية إلى قطاع غزة، لكنه رفضه.

ونقلت وكالة «معا» الإخبارية الفلسطينية عن عباس قوله في كلمة القاها في اجتماع الهيئة العامة لإقليم حركة فتح في محافظة رام الله البيرة قبل يومين، ان المشروع الذي سبق أن طرحه مستشار إسرائيلي يُدعى إيفور إيلاند عام 1956 ينص على إضافة 1600 كيلومتر مربع من اراضي سيناء إلى قطاع غزة.

واضاف «الآن يُطرح المشروع مرة اخرى، وقلنا لن نقبل بهذا. على كل حال من عرض ومن وافق على ذلك انتهوا، وهذا الموضوع غير مطروح إطلاقا الآن ولن يقبل الشعب الفلسطيني بذلك ابدا».

غير ان عباس لم يحدد الجهة التي طرحت المشروع هذه المرة ومن وافق عليه.

واكد الرئيس الفلسطيني ان إسرائيل لا مانع لديها ان تكون هناك دولة في قطاع غزة، ولكنها تريد حكما ذاتيا فقط في الضفة الغربية.

وطبقا لوكالة «معا» المقربة من حركة فتح والسلطة الفلسطينية، فقد اكد عباس ان نفس المشروع كان قد طرح عام 1956 على الحكومة المصرية وشعر الشعب الفلسطيني بذلك، فقامت مظاهرات قادها المرحوم ابو يوسف النجار المرحوم معين بسيسو، والمرحوم فتحي البلعاوي، ووضعوا في السجن، لكنهم عطلوا هذا المشروع، والآن يطرح مرة اخرى..».

ومضى عباس في كشف مزيد من التفاصيل حيث اشار إلى ان المشروع عُرض عليه شخصياً من «أحد كبار القادة في مصر»، لكنه مرة أخرى يُمسك عن ذكر اسم هذا القائد الكبير الذي شدد على ضرورة «إيجاد مأوى للفلسطينيين ولدينا كل هذه الأراضي الواسعة».

«تجدر الإشارة إلى أن الرئيس المصري المعزول محمد مرسي كان قد اتهم من قبل دوائر سياسية وإعلامية بتدبير مؤامرة مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تهدف إلى توطين فلسطينيين في سيناء.

وجاءت تلك الاتهامات على قرار صدر إبان عهد مرسي بشأن مشروع تنمية سيناء يسمح لأحد بنوده بجواز معاملة من يتمتع بالجنسية العربية بنفس المعاملة المقررة للمصريين في حق الملكية بقرار من رئيس الجمهورية، وموافقة جهات سيادية مثل رئاسة الجمهورية والقوات المسلحة.

وقد أثار ذلك البند حينها المخاوف من سعي حكومة مرسي لتنفيذ مشروع «الوطن البديل» للفلسطينيين.

وكان رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة بغزة إسماعيل هنية قد نفى في سبتمبر من العام الماضي ما رددته وسائل إعلام مصرية عن إبرام حماس صفقة مع الرئيس المصري آنذاك محمد مرسي تقضي بمنح الفلسطينيين أراضي في شبه جزيرة سيناء المصرية.

وقال هنية على هامش افتتاحه عدة مشاريع محلية برفح جنوبي قطاع غزة إن «ما يروجه الإعلام المصري بشأن اتفاق مع الرئيس مرسي أو غيره لمنح الفلسطينيين أراضي في سيناء كذب وافتراء».

وشدد على الرفض الفلسطيني لكل مشاريع التوطين، قائلا إن «شعبنا لا يقبل التوطين في أي بقعة في العالم.. وأقول للإعلام المصري كفى افتراءات على غزة.. أوقفوا هذه الحملة الظالمة التي لا تحقق أي مصلحة مصرية أو فلسطينية».

المصلون يتصدون لمحاولة جديدة لتدنيس «الاقصي» ... والقوات الاسرائيلية تخرق هدنة غزة

غزة – «كونا»: تصدى مصلون في المسجد الاقصى في القدس امس لمحاولة اقتحام للمسجد قامت بها مجموعات من المستوطنين المتطرفين تحت حراسة مشددة من قوات الاحتلال الاسرائيلي ونجحوا في ارغامهم على المغادرة.

وشارك في عملية الاقتحام التي جاءت بحماية من شرطة الاحتلال حوالي اربعين مستوطنا يقودهم عدد من الحاخامات حاولوا اعتلاء صحن قبة الصخرة المشرفة الا أن المصلين وطلاب العلم تصدوا لهم ماتسبب في احداث حالة من التوتر بين صفوف المصلين الفلسطينيين وسكان القدس.

وقالت مؤسسة الاقصى للوقف والتراث في الداخل الفلسطيني في بيان صادر عنها ان المقتحمين دخلوا من جهة باب المغاربة وذلك بعد مرور اربعة ايام فقط على استمرار شرطة الاحتلال في منع النساء المسلمات من دخول المسجد.

من جهتها ذكرت محطات الاذاعة الفلسطينية ان شرطة الاحتلال اعتقلت ثلاثة من طلاب العلم اثناء تصديهم لاقتحام المستوطنين وطردهم من الاقصى.

من ناحية اخرى قال نادي الاسير الفلسطيني ان شابا فلسطينيا اصيب برصاصة في الصدر واعتقل شاب اخر خلال عملية اقتحام قامت بها قوات الاحتلال الاسرائيلي في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية . كما اعتقل جيش الاحتلال ثمانية فلسطينيين في انحاء متفرقة من الضفة الغربية .

وعلى صعيد متصل قال رئيس هيئة شؤون الاسرى والمحررين عيسى قراقع ان الافراج عن الاسرى من سجون الاحتلال الاسرائيلي هو حجر الاساس في اي تسوية او سلام عادل في المنطقة .

وجاءت تصريحات قراقع ردا على رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو الذي اكد انه لن يتم اطلاق سراح مزيد من الاسرى الفلسطينيين كبادرة حسن نية تجاه السلطة الفلسطينية.

الحكومة استقالت ... وقرار خفض أسعار المحروقات يدخل حيز التنفيذ ... اليوم

اليمن: هادي يتمسك بمبادرته للخروج من النفق ... والحوثيون يواصلون التصعيد

صنعاء – «وكالات»: قرر مجلس الوزراء اليمني الذي اجتمع الاربعاء برئاسة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي البدء اعتبارا من اليوم الخميس بتنفيذ قرار خفض اسعار الوقود الذي تضمنته مبادرة هادي لحل الازمة مع الحوثيين، الا ان انصار هؤلاء تابعوا تحركاتهم الاحتجاجية في صنعاء.

واكد المتحدث باسم الحكومة راجح بادي لوكالة فرانس برس ان "مجلس الوزراء اجتمع برئاسة هادي وقرر البدء بتخفيض الاسعار اعتبارا من الغد".

كما ذكر ان الحكومة الحالية "ستستمر باعمالها حتى تسمية حكومة جديدة" بموجب المبادرة.

وكان الرئيس اليمني قرر الثلاثاء تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة وتخفيض اسعار الوقود ضمن مبادرة لحل الازمة المتفاقمة مع الحوثيين وابعاد اليمن من حافة الحرب الاهلية، على ان يتم تكليف رئيس للحكومة الجديدة في غضون اسبوع.

واتى ذلك بعد اسبوعين من الاحتجاجات التي قادها المتمردون الحوثيون الشيعة الذين ينتشرون بالالاف في صنعاء وعند مداخلها، للمطالبة باسقاط الحكومة والتراجع عن قرار رفع اسعار الوقود الذي دخل حيز التنفيذ نهاية يوليو.

ونصت المبادرة على خصم مبلغ 500 ريال من سعر صفيحة البنزين والديزل (20 ليترا) "بحيث يصبح سعر مادة الديزل 3400 ريال (15.8 دولار) وسعر مادة البنزين 3500 ريال" (16.3 دولار).

وبذلك يكون الرئيس هادي وافق على حسم اكثر من ربع الزيادة السعرية التي تم تطبيقها على المحروقات (ربع الزيادة على الديزل وثلث الزيادة على البنزين)، بينما يطالب الحوثيون بالتخلي عن الزيادة كلها.

وفي هذه الاثناء، تظاهر الالاف من انصار المتمردين الحوثيين الشيعة امس في صنعاء مؤكدين الاستمرار في الاحتجاجات بالرغم من مبادرة هادي.

وسار المحتجون في عدة تظاهرات صغيرة تفرعت في شوارع وسط صنعاء مرددين شعارات مطالبة باسقاط الحكومة والتراجع عن قرار رفع اسعار الوقود.

وقام المتظاهرون بقطع عدة طرق في وسط صنعاء مؤقتا.

وردد المتظاهرون "الشعب يريد اسقاط الحكومة" و"الشعب يريد اسقاط الفساد".

من جانبها، قامت قوات الامن بقطع الطرقات المؤدية الى مقر الحكومة في وسط صنعاء.

وكان المتحدث باسم الحوثيين محمد عبدالسلام سارع للتاكيد الثلاثاء على ان "انصار الله"، وهو الاسم الرسمي الذي يتخذه الحوثيون، لم يوافقوا على هذه المبادرة التي قال انها تمثل "التفافا" على المطالب.

الا ان موقفا اكثر وضوحا يفترض ان يصدر عن زعيم التمرد عبدالملك الحوثي.

وتصاعد التوتر الطائفي في اليمن مؤخرا بشكل كبير كون الحوثيين ينتمون الى الطائفة الزيدية الشيعية فيما ينتمي خصومهم السياسيون في المقابل الى الطائفة السنية، وهم بشكل اساسي التجمع اليمني للاصلاح القريب من تيار الاخوان المسلمين، اضافة الى السلفيين والقبائل السنية او المتحالفة مع السنة.

وبشكل السنة غالبية سكان البلاد، الا ان الزيديين يشكلون غالبية في مناطق الشمال، خصوصا في اقصى الشمال حيث معاقل الحوثيين.

وعززت تحركات الحوثيين المخاوف من سعيهم الى توسيع رقعة نفوذهم الى صنعاء فيما يتهمهم خصومهم باستغلال مطالب اقتصادية لتحقيق مكاسب سياسية.

وخاض الحوثيون في الاشهر الاخيرة معارك ضارية مع الوية من الجيش ومسلحين قبليين موالين للتجمع اليمني للاصلاح (اخوان مسلمون) وآل الاحمر الذين يتزعمون تجمع قبائل حاشد النافذة، في محافظات عمران والجوف الشماليتين وفي ضواحي صنعاء. وقد حققوا عدة انتصارات على خصومهم لاسيما عبر السيطرة على مدينة عمران.

ويتهم الحوثيون بانهم يسعون الى السيطرة على اكبر قدر من الاراضي في شمال اليمن استباقا لاعلان اليمن دولة اتحادية بموجب نتائج الحوار الوطني.

الا ان الحوثيين الذين يشاركون في العملية السياسية وليس في الحكومة ينفون هذه الاتهامات ويؤكدون انهم ليسوا في مواجهة مع الدولة ويطالبون بـ"تطبيق مقررات الحوار الوطني" الذي شاركوا فيه.

ومعقل الحوثيين الزيديين الشيعة في الاساس هو محافظة صعدة الشمالية الا انهم تمكنوا من توسيع حضورهم بشكل كبير منذ 2011، وذلك بعد ان خاضوا ست حروب مع صنعاء بين 2004 و2010.

واضافة الى التوتر في شمال اليمن، يعاني هذا البلد من نشاط تنظيم القاعدة الذي يتحصن خصوصا في محافظاته الجنوبية والشرقية.

جانب من تظاهرات لانصار الحوثي في صنعاء

المطالبات الدولية للأطراف المتناحرة بالانخراط في الحوار تتواصل

السودان يعرض وساطته في الأزمة الليبية ... وبريطانيا تعلن مساندتها لبرلمان «طبرق»

عواصم – «وكالات»: ابدى السودان استعداده للقيام «بدور إيجابي» في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية المتنازعة، فيما اوفدت بريطانيا مبعوثا إلى مدينة طبرق شرق ليبيا تعبيرا عن مساندتها البرلمان المنتخب.

ولدى لقائه مبعوث الجامعة العربية إلى ليبيا ناصر القدوة امس الاول، قال وزير الخارجية السوداني علي كرتي إن بلاده حريصة على بذل كل الجهود لإحلال السلام في ليبيا.

واكد كرتي ضرورة الشروع فورا في حوار بين الأطراف الليبية من أجل التوصل إلى حل للأزمة التي تمر بها البلاد الواقعة في الركن الشمالي الغربي من السودان.

في غضون ذلك، زار مبعوث بريطاني برلمان ليبيا في مقره الجديد بمدينة طبرق الشرقية امس الاول تعبيرا عن المساندة في مواجهة المؤتمر الوطني العام الذي يمثل البرلمان السابق في العاصمة طرابلس.

وكان مجلس النواب المنتخب عقد جلسته الأولى في طبرق خلافا لما ينص عليه الدستور، مما عطل إجراءات التسليم والتسلم مع المؤتمر الوطني العام.

وتشهد البلاد انقساما سياسيا بوجود حكومتين ومجلسين تشريعيين، وكان المؤتمر الوطني العام –الذي يواصل مهامه بطرابلس– كلف الاثنين الماضي عمر الحاسي برئاسة حكومة إنقاذ وطني تعالج الفراغ السياسي وتحد من الفوضى الأمنية المنتشرة بالبلاد.

وقال مبعوث بريطانيا الخاص إلى ليبيا جوناثان باول في مؤتمر صحفي الأربع تلفزيونيا من طبرق "نحن نعترف بشرعية البرلمان الليبي".

الميليشيات الليبية تواصل صراعات النفوذ

مصر: 7 قتلى و11 موقوفاً خلال حملة أمنية في سيناء

القاهرة – «كونا»: قتل 7 عناصر مسلحة وضبط 11 اخرين خلال حملة امنية نفذتها السلطات الامنية المصرية في مدينتي الشيخ زويد ورفح بمحافظة شمال سيناء بمصر.

ونقلت وكالة انباء الشرق الاوسط عن مصادر امنية امس ان ثلاثة من القتلى كانوا يستقلون سيارة «لاند كروزر» عليها رشاش وكان الثلاثة يستقلان دراجة نارية فيما اصيب 6 اخرون خلال الحملة.

واضافت ان الحملة اسفرت عن «تدمير 35 بؤرة ارهابية يستخدمها الارهابيون قواعد انطلاق لتنفيذ هجماتهم الارهابية ضد قوات الجيش والشرطة» اضافة الى حرق وتدمير 16 سيارة و22 دراجة نارية بدون لوحات خاصة بالعناصر الارهابية. وتاتي الحملة غداة سقوط 11 قتيلا على الاقل من افراد الشرطة، نتيجة انفجار استهدف مدرعة امنية بشمال سيناء. وتزايدت الهجمات ضد عناصر الجيش والشرطة في مصر منذ عزل الرئيس الاسبق، محمد مرسي، في يوليو من العام الماضي.